العدد 1772 - السنة السادسة
الإثنين 26 ربيع الاول 1435 - الموافق 27 يناير 2014
Monday 27 january 2014 - No.1772 - 6th Year

السوق أغلقت على ارتفاع في المؤشر السعري وانخفاض «الوزني» و «كويت 15»

«اقتصاديون»: الإقبال على الأسهم مزدوجة الإدراج يدفع لتأسيس البورصة الخليجية

- السلطان: خروج سوق مال خليجية موحدة سيفيد عموم المستثمرين الخليجيين وغيرهم
- يجب تعزيز الشفافية وتخفيف بعض القيود المتعلقة في الإدراج بالأسواق لاجتذاب الأموال الدولية الى الخليج

ارتفاع نسبة التداول في السوق

قال اقتصاديون كويتيون ان تركيز المحترفين من المتداولين في سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» على الأسهم مزدوجة الادراج خلال المرحلة الحالية يدفع الى ضرورة خروج مشروع تأسيس البورصة الخليجية الموحدة الى حيز الوجود الاستثماري.

وقال هؤلاء في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» ان نجاح التجربة تعتبر ظاهرة صحية لمستقبل أسواق المال الخليجية التي تناهز القيمة السوقية لشركات المدرجة فيها نحو التريليون دولار علاوة على احتضانها شركات عملاقة نجحت في تنفيذ مشروعات متميزة سواء كانت داخل المنطقة او على المستوى العالمي.

ودعوا الى ضرورة التسريع في تهيئة الانظمة والتشريعات المعمول بها في اسواق المال الخليجية لتكون بشروط موحدة تذلل أي تحديات تعترض اليات العمل في سوق قد تكون الأكثر جذبا للمستثمرين الخليجيين او الأجانب لاسيما مع الطفرة التي تشهدها المنطقة على المستوى الاستثماري او العقاري وهو ما يعود ايجابا على الشركات المدرجة.

وقال الاقتصادي صلاح السلطان ان خروج سوق مال خليجية موحدة الى العلن سيفيد عموم المستثمرين الخليجيين وكذلك غير الخليجيين ولكن لابد من تعزيز الشفافية وتخفيف بعض القيود المتعلقة في الادراج في بعض الاسواق لاجتذاب الأموال الدولية الهائمة في اسواق المال العالمية على اعتبار ان منطقة الخليج بؤرة اهتمام عالمي.

وأضاف السلطان ان مثل هذه الخطوة ان تمت ستؤسس لمرحلة أكثر تطورا في حرية انتقال رؤوس الأموال وهو ما يدعو الى توفير المعلومات الاقتصادية عن الشركات لصالح المستثمرين الراغبين في تدوير اموالهم في السوق علاوة على تعديل الخطوات المتعلقة بعمليات تقاص الاسهم بين شركات المقاصة الخليجية الموحدة.

وقال الاقتصادي علي النمش من المفترض أن تأسيس بورصة خليجية موحدة كان من عقد مضى ولكن حتى هناك خلافات بين اسواق المال الخليجية حيث يسعى كل سوق أن يطبق قوانينه وليس لديه استعداد على تغيرها او حتى تعديلها لان كل سوق يرغب بان يسيطر على اسواق أخرى.

وأضاف النمش على الرغم من محاولات بعض الاسواق ان تهيمن على نظيراتها الخليجية الا ان الفائدة المنتظرة من الدمج كبيرة كما ان عيوب خروج هذا المشروع تكاد تكون معدومة.

وعدد النمش المميزات التي ستنشأ من خلال تأسيس البورصة الموحدة انها ستخلق سوقا جديدة وستنوع قاعدة المساهمين وستسوق الشركات عالميا كما ستسهل الحصول على التمويل في حال رغبة توسع الشركات المدرجة عبر اصدار اسهم او صكوك.

أما الاقتصادي محمد الطراح فقال ان الدمج بين أسواق المال الخليجية بات ضرورة لتعلن عن نواة قوية في عمر مجلس التعاون كما ان مبررات الخوف لا بد وان تتلاشى لان معظم الشركات المدرجة في تلك الاسواق تتمتع باصول ضخمة سواء كانت الكويتية منها او السعودية أو غيرهما ولذا لا بد من الاسراع في تنفيذ المشروع.

وأضاف ان الاسهم مزدوجة الادراج باتت تلقى اقبالا من جانب المتداولين وهو الأمر الذي زاد من سمعتها وساهم كثيرا في «ارتفاعات قيمها السوقية في السوق الكويتية ودبي المالي» وهناك شركات معينة شهدت اسهمها صعودا قويا رفع معها القيمة النقدية المتداولة في السوق الكويتية على مدار ايام متتالية تزامنا مع نفس الوتيرة في سوقي دبي المالي وأبوظبي.

من جانب اخر شهدت جلسة حالة من التباين وسط انخفاض لافت في السيولة المتداولة بسبب عوامل فنية اضافة الى تاثر نفسيات بعض المتداولين بانخفاض بعض اسواق المنطقة والعالمية ما عزز من الضغوطات وعمليات جني الارباح والمضاربات منذ بداية الجلسة وحتى قرع جرس الاغلاق.

وقد ساهمت الموجة الطفيفة من عمليات الشراء الانتقائي على مجريات الحركة ليغلق السوق في المنطقة الخضراء بفضل دخول كبريات المجموعات الاستثمارية وهو ما عكسته حالة التماسك في المؤشرات الرئيسية لاسيما في كميات الأسهم واعداد الصفقات.

واغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته على ارتفاع في المؤشر السعري بواقع 6.11 نقطة وانخفاض في كل من المؤشر الوزني بواقع 1.25 نقطة و«كويت 15» بواقع 4.63 نقطة.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 32.4 مليون دينار كويتي بكمية أسهم بلغت نحو 353.5 مليون سهم من خلال 7049 صفقة.

وعلى الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني جلسة على تراجع نسبته 0.27 في المئة بعد أن اغلق عند مستوى 454.62 نقطة ليفقد من رصيده 1.25نقطة، كذلك مؤشر «كويت 15» فقد جاء على تراجع في نهاية التعاملات بنسبة 0.43 في المئة مغلقاً عند مستوى 1064.87 نقطة وخسائر 4.63 نقطة.

وبالنسبة للصفقات ، فبلغ عددها عند الإغلاق 7176 صفقة مقابل 7538 صفقة في الجلسة السابقة لتتراجع بنسبة 4.8 في المئة .

وأشار محللون أن السوق الكويتي على الرغم من أنه افتتح تعاملات جلسة على تراجع حوالي 40 نقطة إلا أن جلسة ورغم الضغط على المؤشر شهدت عمليات شراء جيدة وكان بها سيولة مقبولة.

ويرى المحللون أن السوق مازال في موجة صاعدة حتى وإن رأينا اللون الأحمر، وأشاروا إلى السوق بعد أن صعد فوق مستويات الـ7700 نقطة فإن المستهدف هو الـ7900 نقطة، ومن الملاحظ ان الأسهم الصغيرة بدأ تنشط، وكذلك الأسهم القيادية والتي ستعلن عن نتائجها المالية في أي وقت رأينا عليها شراء، فهناك أكثر من عامل يدل على أن السيولة سوف ترتفع مع استمرار المكاسب.

استطاع سهم «بيت التمويل الخليجي» أن يتصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 45.1 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 331 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 2.8 مليون دينار، مع إستقرار السهم عند مستوى 63 فلساً.

أما عن أنشط الأسهم من حيث قيم التداول فقد تصدرها سهم «زين» بقيم تداول بلغت 3.4 مليون دينار، بعد التداول على 5.4 ملايين سهم ومن خلال 166 صفقة.

محمد الطراح

تراجع بحركة التداولات

شهدت جلسة تراجع بحركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام متراجعة إلى 359.3 مليون سهم تقريباً مقابل نحو 388 مليون سهم في الجلسة السابقة بتراجع نسبته 7.4 في المئة .

على الجانب الآخر، جاءت القيم متراجعة إلى 32.7 مليون دينار، مقابل 41.5 مليون دينار في الجلسة الماضية بتراجع نسبته 21.2 في المئة .

صلاح سلطان

علي النمش

- النمش: المميزات التي ستنشأ من خلالها البورصة الموحدة ستخلق سوقا جديدة وتنوع قاعدة المساهمين وتسوق الشركات عالمياً
- الطراح: الدمج بين أسواق الخليج بات ضرورة لتعلن عن نواة قوية في عمر مجلس التعاون

متصدر التراجعات

تصدر سهم «إسكان» قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 7.3 في المئة بإغلاقه عند مستوى 59 فلس، تلاه سهم «المساكن» بنمو 7.2 في المئة وسعر 74 فلسا، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «وربة» بارتفاع 7.1 في المئة وسعر 120 فلسا.

أما عن أكثر الأسهم تراجعا بجلسة فكان سهم «المشتركة» بنسبة تراجع 4.7 في المئة ليغلق عند مستوى 1.220 دينار تلاه سهم «عمار» بانخفاض نسبته 4.3 في المئة بإغلاقه عند مستوى 67 فلسا، وحل ثالثا سهم «بيت الطاقة» بتراجع 3.8 في المئة ، ومستوى سعري 102 فلس.

7 قطاعات ترتفع

وبالنسبة لقطاعات السوق ، فقد جاء أدائها على ارتفاع مؤشرات 7 قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة يتصدرها قطاع «مواد أساسية» بنمو نسبته 1.3 في المئة تلاه قطاع «التأمين» بنمو 0.34 في المئة ، وحل ثالثا قطاع «الخدمات المالية» بنمو 0.22 في المئة ، وعن التراجعات فقد تصدرها قطاع «اتصالات» متراجعا بنسبة 1.9 في المئة ، تلاه قطاع «صناعية» بخسائر 0.2 في المئة ، وحل ثالثا قطاع «النفط والغاز» بارتفاع 0.08 في المئة واستقر قطاع «أدوات مالية»، وقطاع «منافع»، وقطاع «رعاية صحية» وقطاع «سلع استهلاكية».

---

757 في المئة زيادة في أرباحها بنهاية 2013

الصقعبي: أرباح «دبي الأولى» ترتفع إلى 6.7 ملايين دينار

اعلنت شركة دبي الاولى – إحدى شركات المزايا القابضة – عن نتائجها المالية عن الستة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وذلك في أعقاب اجتماع مجلس الادارة الذي عقد يوم السبت الموافق 25 يناير 2014.

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي الاولى للتطوير العقاري إبراهيم الصقعبي أنه وبفضل من الله فقد استطاعت الشركة أن تحقق قفزة في ارباحها الصافية بنهاية العام 2013، وذلك في أعقاب جهود كبيرة بذلتها إدارة الشركة خلال الاشهر الماضية، حيث تمثلت هذه الجهود في تحقيق إيرادات تشغيلية مبتقة من بيع عقاراتها ومداخيل أخرى ناتجة عن تأجير مشاريعها المدرة للدخل.

وحول النتائج المالية للشركة بنهاية العام 2013 قال الصقعبي أن «دبي الاولى» تمكنت من تحقيق قفزة كبيرة في أرباحها الصافية بلغت 6.7 ملايين دينار، وذلك بفضل تركيزها على الإيرادات التشغيلية الناجمة عن بيع مشاريعها العقارية، وتأجير عدد آخر من المشاريع المدرة للدخل، حيث بلغ إجمالي إيرادات الشركة التشغيلية بنحو 5.3 ملايين دينار في نهاية العام 2013 مقارنة بـ 2.8 مليون في العام 2012 وبزيادة بلغت نسبتها 92 في المئة ، في حين إرتفعت إيرادات المشاريع المباعة إلى 3.8 ملايين دينار في 2013 مقارنة بـ 1.6 مليون في العام 2012 وبقفزة بلغت نسبتها 135 في المئة ، محققة أرباحاً صافية بواقع 6.7 ملايين دينار وبربحية سهم بلغت 6.73 فلسا للسهم الواحد. وأضاف الصقعبي أن النتائج الإيجابية التي حققتها الشركة ترجع إلى نجاحها في استكمال وتسليم وبيع عدد كبير من وحداتها العقارية القائمة في دبي والمتمثلة في فلل سكنية في مشروع «ذا فيلا» الواقع في دبي لاند، علاوة على نجاحها في بيع مساحات مكتبية في مشروع «ذا بيزنس افنيو» الواقع في بحيرات الجميرا.

من جهة أخرى أكد الصقعبي على أن دبي الاولى استطاعت تحقيق نسبة إشغال فاقت الـ 88 في المئة في مشروع «سكاي جاردنز» الواقع في مركز دبي المالي العالمي.

وفي إستعراضه للمزيد من البيانات المالية للشركة أكد الصقعبي على أن الشركة تمتلك أصولا قوية بلغت قيمتها 72.6 مليون دينار في نهاية العام 2013، مقارنة بـ 66.4 مليون دينار في العام 2012 ، وذلك مقابل إجمالي مطلوبات بواقع 13.8 مليون دينار في العام 2013 مقارنة بـ 15.2 مليون دينار، وذلك بعد أن نجحت الشركة في تخفيض مصاريفها التمويلية وتحويل إلتزاماتها القصيرة إلى إلتزامات طويلة الاجل ومتوافقة مع الشريعة الاسلامية، حيث كانت الشركة قد نجحت في سنوات سابقة من أخذ مخصصات كبيرة فاقت قيمتها الـ 40 مليون دينار مما كان له بالغ الاثر في تخليص الميزانية من أية تبعات مالية. ومضى يقول أن الشركة تمضي حالياً بخطوات ثابتة في إعداد خطة عمل ماكنة تستطيع من خلالها تطوير مشاريع جديدة والدخول في استثمارات مجدية في ظل استقرار مالي وتعافي عقاري، مشيدا بالاصول القوية التي تملكها الشركة والتي تزمع تطويرها قريباً والتي من بينها مشروع تطوير أرض سكنية وتجارية في «شمس أبو ظبي» والواقع في جزيرة الريم، والذي تدرس الشركة حالياً إمكانية إعادة تطويره مع مستثمرين آخرين، فيما يجري العمل حالياً على تطوير قسائم سكنية بنظام الاسكان المتوسط في مشروع «كيوبوينت» الواقع ضمن منظومة الليوان السكنية في إمارة دبي.

حققت عوائد تقارب 8 في المئة

«الكويتية للاستثمار»: طفرة في أرباح الصناديق المحلية والعربية في 2013

أعلنت الشركة «الكويتية للاستثمار» عن تحقيق صناديق الشركة المحلية والعربية أرباحا جيدة في عام 2013 بنسب تتفوق على نظيراتها من الصناديق.

ونقل بيان صحافي عن مدير أول ادارة الصناديق والمحافظ المحلية والعربية عبدالله النصرالله قوله أن صندوق الرائد للاستثمار تمكن من تحقيق أرباحا جيدة وحقق عوائد تقارب 8 في المئة بمعدل عائد أرباح منذ التأسيس بلغ 265 في المئة.

وأضاف أن صندوق الرائد يستثمر في أسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية الذي يعد من أكبر الصناديق الاستثمارية المحلية حجما حيث يبلغ رأسمال الصندوق 163 مليون دينار.

وبين أن قدرة الصندوق على تحقيق هذه العوائد الجيدة وخصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية القائمة في الكويت وتحديدا في سوق الأوراق المالية يرجع إلى قدرة ادارة الصندوق على اختيار أسهم الشركات المميزة القادرة على تحقيق عوائد أعلى من معدل عوائد السوق.

وذكر أن ادارة الصناديق والمحافظ المحلية والعربية قامت باعادة هيكلة صندوق الكويت الاستثماري خلال العام الماضي ليصبح مجاله الاستثماري هو الشركات المدرجة في البورصة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبين أن الصندوق الذي يبلغ حجمه 25 مليون دينار كويتي تمكن بعد إعادة الهيكلة هذه من تحقيق عائد بنسبة 6.24 في المئة لعام 2013. أما بالنسبة لصندوق الأثير الاستثماري فحقق عائدا بنسبة 7.5 في المئة حيث أن هذا الصندوق متخصص في الاستثمار في قطاع الاتصالات على مستوى العالم العربي وحجمه يبلغ 9 مليون دينار كويتي.

واشار الى أن الصندوق تمكن من الحفاظ على استقراره في الأعوام الماضية بالرغم من تقلب الأوضاع السياسية والاقتصادية في عدد من الدول العربية التي ينشط الصندوق في أسواقها المالية.

وحول توقعات الشركة الكويتية للاستثمار للعام الجديد 2014 قال انه من المتوقع أن يكون هناك أثر إيجابي على السوق نتيجة التسويات التي تمت بين البنوك والشركات المدينة وهو ما سينعكس ايجابا على مخصصات البنوك التي يتوقع أن تنخفض خلال العام الحالي.

وقال «بدأنا نرى التحسن في ميزانيات الشركات المدرجة بشكل عام حيث أصبحت ميزانيات معظم الشركات أفضل بكثير من السنوات السابقة ونسبة كبيرة من الشركات المدرجة في سوق الكويت الأوراق المالية تتداول بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وهو ما يفيد بوجود فرص حقيقية للمستثمرين فيه».

واضاف ان مثل هذه الشركات تعتبر فرصة استثمارية جيدة لانخفاض سعر أسهمها مقارنة بقيمتها وأصولها و«نتوقع أن يكون عام 2014 عاما ايجابيا بشكل عام في الكويت من الناحية الاقتصادية».

وزير المالية: تشريع جديد يُعالج خلل الميزانية

أنس الصالح

جدد وزير المالية الكويتي، أنس الصالح، التأكيد على أهمية معالجة الخلل الهيكلي في ميزانية بلاده، كاشفا عن «تفكير جدي بمقترح تشريع يختص بهيكلية الميزانية والتنسيق مع أعضاء مجلس الأمة لإقراره».

وأكد الصالح في مقابلة مع قناة «العربية» على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي، أن «وضع الكويت المالي مطمئن جدا»، لكنه تحدث عن «اختلالات هيكلية تتمثل باعتماد الميزانية بشكل كبير على مورد واحد «النفط» مقابل تنامي المصروفات الجارية».

وقال إن «بابين فقط من مصروفات الميزانية يشكلان أكثر من 75 من إجماليها» «في إشارة منه إلى الباب الأول باب الرواتب البالغ 5.1 مليار دينار كويتي، والباب الخامس المختص بالمصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية والتقاعد البالغ نحو 9.3 مليار دينار، من إجمالي الميزانية المقدرة بنحو 21.24 مليار دينار كويتي».

وتحدث الوزير الذي تولى حقيبة المالية حديثا، عن تشريعات مهمة في بلاده مثل قانون «بي او تي» الذي ينظم تشغيل القطاع الخاص لمشروعات الدولة الكبرى، لسنوات طويلة، إلى جانب عزمه التركيز على تهيئة بيئة الأعمال التي عمل عليها لمدة سنتين خلال توليه حقيبة وزارة التجارة في الحكومة السابقة.

وقال إن حكومة الكويت ستقدم الخطة التنموية دون تغيير مع ميزانيتها السنوية، متمنيا «أن تكون هناك جاهزية تنفيذ أقوى من الحكومة ومن أجهزتها التابعة».

«الأرجان» انتهت من إجراءات تحويل ملكية أسهمها في فرع السعودية

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية بانه ورد اليه كتاب من شركة الارجان العالمية العقارية «أرجان» نصه كالاتي:

بالإشارة إلى الإنتهاء من إجراءات تحويل ملكية شركة الأرجان العالمية العقارية في إحدى شركاتها الزميلة إلي صندوق عقاري، وعطفاً على كتابنا المرسل إليكم بتاريخ 9 ديسمبر 2013، فيما يتعلق بإجراءات إعادة هيكلة ملكية الشركة في إحدى شركاتها الزميلة، نفيدكم علما بأن شركة الأرجان العالمية العقارية ش.م.ك. – «عامة» قد قامت بالانتهاء من إجراءات تحويل ملكية أسهمها في شركتها الزميلة «شركة مشاريع الأرجان – شركة مساهمة سعودية» والمملوكة لها بنسبة 27.583 في المئة إلي صندوق عقاري مؤسس بالمملكة العربية السعودية وتمتلك فيه شركة الأرجان العالمية العقارية وبعض شركاتها التابعة المملوكة لها بالكامل جميع وحداته ، وهو صندوق عقاري مؤسس ومدار من قبل إحدى الشركات المرخص لها بتأسيس صناديق عقارية بالمملكة العربية السعودية.